[23] رد اشكال: وكان من معارضة خصومنا أن قالوا: ولم أوجبتم في الائمة ما كان واجبا في الانبياء، فما أنكرتم أن ذلك كان جائزا في الانبياء وغير جائز في الائمة فإن الائمة ليسوا كالانبياء فغير جائز أن يشبه حال الائمة بحال الانبياء فأوجدونا دليلا مقنعا على أنه جائز في الائمة ما كان جائزا في الانبياء والرسل فيما شبهتم من حال الائمة الذين ليسوا بأشباه الانبياء والرسل، وإنما يقاس الشكل بالشكل والمثل بالمثل، فلن تثبت دعواكم في ذلك، ولن يستقيم لكم قياسكم في تشبيهكم حال الائمة بحال الانبياء عليهم السلام إلا بدليل مقنع. فأقول - وبا أهتدي -: إن خصومنا قد جهلوا فيما عارضونا به من ذلك ولو أنهم كانوا من أهل التمييز والنظر والتفكر والتدبر باطراح العناد وإزالة العصبية لرؤسائهم ومن تقدم من إسلافهم لعلموا أن كل ما كان جائزا في الانبياء فهو واجب لازم في الائمة حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة وذلك أن الانبياء هم أصول الائمة ومغيضهم (1) والائمة هم خلفاء الانبياء وأوصياؤهم والقائمون بحجة ا تعالى على من يكون بعدهم كيلا تبطل حجج ا وحدود (ه و) شرايعه مادام التكليف على العباد قائما والامر لهم لازما، ولو وجبت المعارضة لجاز لقائل أن يقول: إن الانبياء هم حجج ا فغير جائز أن يكون الائمة حجج ا إذ ليسوا بالانبياء ولا كالانبياء، وله أن يقول أيضا: فغير جائز أن يسموا أئمة لان الانبياء كانوا أئمة وهؤلاء ليسوا بأنبياء فيكونوا أئمة كالانبياء، وغير جائز أيضا أن يقوموا بما كان يقوم به الرسل من الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى غير ذلك من أبواب الشريعة إذ ليسوا كالرسول ولا هم برسل. ثم يأتي بمثل هذا من المحال مما يكثر تعداده ويطول الكتاب بذكره، فلما فسد هذا كله كانت هذه المعارضة من خصومنا فاسدة كفساده.

---

(1) المغيض: مجتمع الماء ومدخله في الارض والمراد بالفارسية (انبياء نسخه أصل وسر چشمهء اماماننند). وفى بعض النسخ " ومغيضهم " من الافاضة. (*)